

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي تشرين الأول 2020

في تشرين الأول 2020، وفي استمرار للمنحى السائد، سجّلت غالبية المؤشرات الاقتصادية المتوافرة تراجعاً قياساً على الشهر الذي سبق. ومن ناحية النشاط المصرفي، تراجع كلّ من إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 0,8% في الشهر المذكور وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,9% والتسليفات المعطاة له بنسبة 2,4%. وسجّل صافي تعيّر الموجودات الخارجية في الجهاز المالي عجزاً بقيمة 380 مليون دولار في الشهر العاشر من العام 2020 ليصبح العجز التراكمي بحدود الـ 10 مليارات دولار منذ مطلع العام المذكور. على صعيد آخر، تراجعت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملات الأجنبية (السائلة والأوراق المالية) إلى 25,4 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2020. فيما عرفت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة تراجعاً في تشرين الأول 2020 مع استقرار معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصّة

في تشرين الأول 2020، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 4481 مليون دولار مقابل 4595 مليون دولار في الشهر الذي سبق و3095 مليون دولار في تشرين الأول 2019، وتراجعت بنسبة 0,8% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 63,9% في كانون الثاني-تشرين الأول 2020 مقابل 61,5% في كانون الثاني-تشرين الأول 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
					الشيكات بالليرة
35,6-	2441	3793	3892	3775	- العدد (آلاف)
6,8-	24590	26398	27489	26631	- القيمة (مليار ليرة)
44,7+	10074	6960	7063	7055	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
44,6-	2513	4535	6033	6356	- العدد (آلاف)
3,0+	28843	27992	37500	38764	- القيمة (مليون دولار)
85,9+	11478	6172	6216	6099	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,8-	68074	68596	84020	85068	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
66,8+	13741	8237	8466	8397	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دورة الشيكات، %
	50,7	54,5	60,8	62,7	- العدد
	63,9	61,5	67,3	68,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيلول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 955 مليون دولار مقابل 799 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1466 مليون دولار في أيلول 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 48,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 37,1%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 30,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,4%)، ثم كل من منتجات المملكة النباتية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,5%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,1% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية (7,3%)، فايطاليا (6,8%)، ثم الصين (6,4%)، فتركيا (6,1%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
48,5-	7878	15304	15156	14454	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيلول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، ازدادت قيمة الصادرات السلعية إلى 373 مليون دولار، مقابل 274 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و342 مليون دولار في أيلول 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6,2% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- أيلول 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 40,2% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,6%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,0%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,2%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 33,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,4%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,0%)، فقطر (4,0%)، ثم العراق (3,7%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
6,2-	2632	2806	2199	2112	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيلول 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 582 مليون دولار مقابل عجز قدره 525 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1124 مليون دولار في أيلول 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 5246 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 42% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 12498 مليون دولار.

- في تشرين الأول 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 380 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 2108 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 198 مليون دولار في تشرين الأول 2019. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 9988 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 6153 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

- في تشرين الأول 2020، انخفضت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 616 ألف متر مربع (م) مقابل 776 ألف م² في الشهر الذي سبق (327 ألف م² في تشرين الأول 2020). وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة كبيرة بلغت 26,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
26,4-	3978	5406	7764	10114	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الأول 2020، تراجع قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 106,6 مليارات ليرة مقابل 154,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و34,3 ملياراً في تشرين الأول 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة ملحوظة بلغت 97,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 254 ألف طن في تشرين الأول 2020 مقابل 315 ألف طن في الشهر الذي سبقه و289 ألف طن في تشرين الأول 2019. وبذلك تكون هذه الكميات قد انخفضت بنسبة 44,7% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2398 رحلة، وعدد الركاب القادمين 109267 شخصاً وعدد المغادرين 124695 شخصاً والعابرين 8855 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2513 طناً مقابل 3834 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 65,1%، وحركة القادمين بنسبة 75,8%، وحركة المغادرين بنسبة 73,2%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 31,1%، وذلك في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2019 و 2020

التغير، %	2020	2019	
65,1-	21913	62860	حركة الطائرات (عدد)
	36,4	36,9	منها: حصة الميديل ايست، %
75,8-	917216	3787831	حركة القادمين (عدد)
	48,0	37,5	منها: حصة الميديل ايست، %
73,2-	1039325	3872084	حركة المغادرين (عدد)
	42,8	37,4	منها: حصة الميديل ايست، %
7,0+	42971	40163	حركة العابرين (عدد)
31,1-	51280	74475	حركة شحن البضائع (طن)
	13,5	27,4	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 129 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 322097 طناً والمشحونة 94671 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 11965 مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 23,2%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 40,6%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,0%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 46,4%.

بورصة بيروت

في تشرين الأول 2020، تراجعت الحركة في بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 933600 سهم بقيمة إجمالية قدرها 11,6 مليون دولار مقابل 5962048 سهماً بقيمتها الإجمالية 26,0 مليون دولار في الشهر الذي سبق (5199421 سهماً بقيمة 35,0 مليون دولار في تشرين الأول 2019)، فيما ارتفعت الرسملة السوقية إلى 6446 مليون دولار مقابل 6249 مليون دولار (7546 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 91,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 5,2% والقطاع الصناعي (3,0%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2019 و 2020 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 197,7 مليون سهم إلى 45 مليون سهم.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 873,4 مليون دولار إلى 201 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بقيمة 657 مليار ليرة مقابل فائض مالي بقيمة 188 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 817 مليار ليرة في آب 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11613 مليار ليرة إلى 9262 مليار ليرة، أي بمقدار 2351 مليار ليرة ونسبة 20,2%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2281 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 694 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 623 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1199 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 444 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 679 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 275 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 16062 مليار ليرة إلى 13083 مليار ليرة، أي بقيمة 2979 مليار ليرة ونسبة 18,5%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2897 مليار ليرة (من 5005 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2019 إلى 2108 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 82 مليار ليرة (إلى 10975 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2020 مقابل 11057 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 561 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 129 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 359 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4449 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 إلى 3821 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 27,7% من مجموع المدفوعات إلى 29,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1713 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب من العام 2020 مقابل فائض مقداره 556 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - آب 2020	ك 2- آب 2019	
16,1	31,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
22,8	43,1	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2020، بقيت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) شبه مستقرّة وبلغت 87763 مليار ليرة مقابل 87757 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2063 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 1642 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 68 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى. كما استحقّت سندات من فئة 8 سنوات بقيمة 1765 مليار ليرة إضافة إلى استحقاق سندات من فئة 5 سنوات وما دون.

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	ك 1 2019
100,00	1,61	3,51	37,76	2,09	18,93	23,05	9,70	1,93	1,22	0,10	0,09	أيلول 2020
100,00	1,61	3,51	37,84	0,08	20,80	23,01	9,65	2,05	1,24	0,13	0,09	ت 1 2020

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول 2020، يبيّن توزّع حصص المكتتبين ارتفاع حصة السبع سنوات إلى 20,8% وانخفاض حصة الثماني سنوات إلى 0,1%، فيما عرفت حصة الفئات الأخرى إما صعوداً أو نزولاً بسيطاً أو حتى استقراراً قياساً على نهاية الشهر الذي سبق.

وارتفعت قليلاً القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 89192 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل 89168 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+24 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت 2020 1	أيلول 2020	ك 2019 1	
23240	24204	24972	المصارف
%26,1	%27,1	%28,7	الحصة من المجموع
54478	53526	50717	مصرف لبنان
%61,1	%60,0	%58,3	الحصة من المجموع
453	450	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10320	10205	9968	المؤسسات العامة
%11,6	%11,4	%11,5	الحصة من المجموع
701	783	823	الجمهور
%0,8	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
89192	89168	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لا يزال توزع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة يتخذ المنحى ذاته، بحيث يظهر انخفاضاً تدريجياً في حصة المصارف يقابله ارتفاع في حصة مصرف لبنان واستقرار حصة القطاع غير المصرفي. وفي نهاية تشرين الأول 2020، بلغت حصة المصارف 26,1% مقابل 61,1% لمصرف لبنان و12,8% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الأول 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة زائد المتأخرات) ما يوازي 33557 مليون دولار مقابل ما يوازي 33355 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019. وفي نهاية تشرين الأول 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9928 مليون دولار (أي ما نسبته 29,6% من مجموع المحفظة) مقابل 10037 مليون دولار (أي ما نسبته 30,1% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية تشرين الأول 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 143273 مليار ليرة (أي ما يعادل 95,0 مليار دولار) مقابل 142943 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 5123 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 2956 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 2300 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 2823 مليار ليرة (ما يوازي 1873 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 128642 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5,0% قياساً على نهاية العام 2019 (+4,0% في الفترة ذاتها من العام 2019).

وفي نهاية تشرين الأول 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 89579 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 53694 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,5% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى 26,4% في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 60,8% واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على 12,8%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2020 1	أيلول 2020	ك 2019 1	
26,4	27,4	29,0	المصارف في لبنان
60,8	59,8	58,1	مصرف لبنان
12,8	12,8	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2020 1	أيلول 2020	ك 2019 1	
1,7	1,7	1,9	الحكومات
4,0	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,2	94,2	93,9	سندات يوروبون्डز
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، بانت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 288075 مليار ليرة (ما يوازي 191,1 مليار دولار)، مقابل 290295 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 11,8% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 220536 مليار ليرة (ما يوازي 146,3 مليار دولار)، وشكّلت 76,6% من إجمالي المطلوبات مقابل 222106 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (261137 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 10,7% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 3,0% في الفترة ذاتها من العام 2019. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,23% في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل 80,22% في نهاية أيلول 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (73,43% في نهاية تشرين الأول 2019).

- في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 171337 مليار ليرة وشكّلت 59,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 172982 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (200243 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 10,1% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 26,6% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 3,8%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,43% في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل 77,42% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (69,06% في نهاية تشرين الأول 2019).

وفي نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 27307 ملايين دولار مقابل 27434 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (35533 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 15,9% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 5,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7251 مليون دولار مقابل 7430 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9750 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الأول 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 28370 مليار ليرة (ما يوازي 18,8 مليار دولار) مقابل 27860 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31058 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019)، وشكّلت 9,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة 50,0% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصة بنسبة 9,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنسبة 2,2% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 168055 مليار ليرة مقابل 167424 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 5,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 50361 مليار ليرة أو ما يعادل 33407 ملايين دولار، مقابل 34145 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (47573 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 24,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 9,0% في الفترة ذاتها من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الأول 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 33371 مليار ليرة، مقابل 34639 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (47467 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 22,8% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 6,3% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التقصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 4008 مليارات ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 لتبلغ 18406 مليارات ليرة في نهاية تشرين الأول 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 5860 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 14966 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الأول 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13370 مليون دولار مقابل 13625 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (20695 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 24,0% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 17,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الأول 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 197791 مليار ليرة، مقابل 197367 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (208590 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 2,5% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,1% في الفترة ذاتها من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 67,94% في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل 68,73% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (66,92% في نهاية تشرين الأول 2019). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 5040 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول من العام 2020 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 9998 ملياراً ليرة (ما يعادل 6632 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 15044 مليار ليرة (ما يعادل 9979 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 5046 مليار ليرة (3347 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 6124 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 5169 مليار ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 16408 مليارات ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 15445 مليار ليرة (حوالي 10246 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 963 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 32659 مليار ليرة.
- وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 110,2%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,1%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها

المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2020، انخفضت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,45% مقابل 6,48% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، فيما ارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1700 يوم (4,67 سنوات) مقابل 1676 يوماً (4,60 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر تشرين الأول 2020 على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات. تجدر الإشارة إلى أن سندات من فئة 8 سنوات بقيمة 1765 مليار ليرة وبفائدة 7,8% استحقّت في تشرين الأول 2020.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نهاية تشرين الأول 2020، تابع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية تراجعها ليبلغ 3,14% مقابل 3,35% في الشهر الذي سبق (9,03% في تشرين الأول 2019)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,61% مقابل 7,89% (11,19%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2020، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3,00% شأنه في الشهر الذي سبق (62,03% في تشرين الأول 2019). وكان هذا المعدل استقرّ خلال الشهر العاشر من العام 2020 مع حجم ضعيف للعمليات بين المصارف.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الأول 2020	أيلول 2020	تشرين الأول 2019	
3,14	3,35	9,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,61	7,89	11,19	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,00	62,03	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الأول 2020، استمرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,04% مقابل 1,15% في الشهر الذي سبق (6,61% في تشرين الأول 2019)، كما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,46% مقابل 7,54% في الشهر الذي سبق (10,05%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الأول 2020، انخفض قليلاً متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,22% مقابل 0,24% في الشهر الذي سبق (1,98% في تشرين الأول 2019). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الأول 2020	أيلول 2020	تشرين الأول 2019	
1,04	1,15	6,61	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,46	7,54	10,05	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,22	0,24	1,98	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الأول 2020، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900، وتجاوز الثمانية آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر العاشر من العام 2020.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 25450 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2020 مقابل 25939 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019.

وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 11832 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 1732 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,88% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 103,29% قياساً على كانون الأول 2019. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 46,48%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 3,89% في شهر تشرين الأول 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 126,14% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2019 ارتفاعاً بنسبة 62,02%.

